# الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

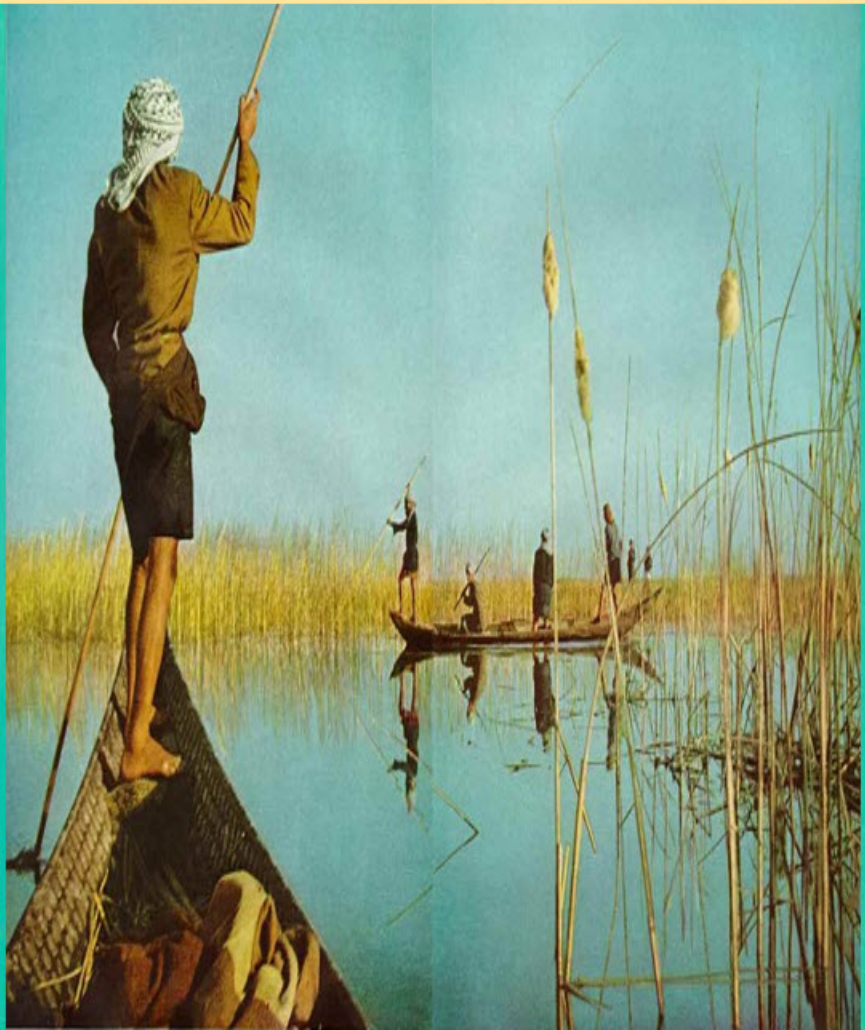

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

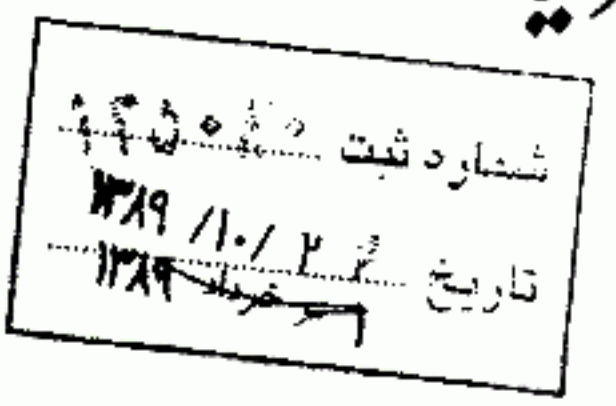


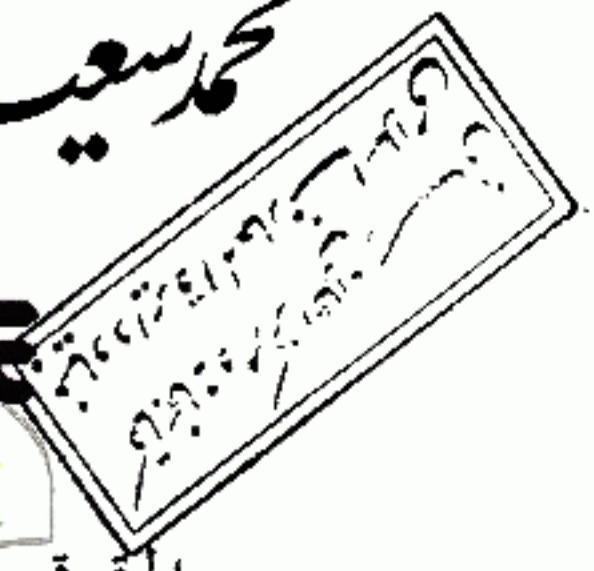

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

**اكاديمية الكوفة**

**هولندا**

**AL KUFA HOUSE POST BUS 1113**
**3260 AC OUD - BEIJRLAND**
**HOLLAND**

---

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $ .

---

# صورة عن اضطهاد الشيعة في الحكم الملكي

لبى المرحوم الملك فيصل دعوة ربه في ليلة الثامن من شهر أيلول سنة ١٩٣٣ فكان لانتقاله إلى دار البقاء رنة عظيمة وضجة هائلة لا في العراق فحسب بل في جميع أنحاء الجزيرة فقد خاف محبو الدولة العراقية أن ينهار البنيان الرصين الذي بناه المغفور له وتتدهور هذه المملكة الفتية التي احتلت كرسيها العتيد في الندوة الأممية لما هنالك من عوامل كثيرة لم يحن وقت إفشائها بعد.

وهكذا بدأ الضعف يتجسم أمام الأنظار آناً فآناً. فأراد الإخائيون أيام الوزارة الكيلانية الثانية أن يحلوا المجلس النيابي الذي ألفه ناجي بلك شوكت فامتنع جلالة الملك غازي عن إجابة هذا الطلب وكان لوجود علي جودت بك الأيوبي رئيس الديوان الملكي أصابع غير منكورة في هذا الرفض فآل الأمر إلى تنحي الوزارة المذكورة وقيام الوزارة المدفعية الأولى.

وحدث في أيام هذه الوزارة العجب العجاب فقد تحكم الغل الطائفي في النفوس ووجهت الخصومة الصريحة إلى أكثرية العراق الساحقة وأبنائه الشرعيين وكالوا لرستم بك حيدر أصوع الشتم والقذف الصريحين مع أنه كان وزيراً في هذه الوزارة وانتهى الأمر بتدبير خطة لإخراجه فاستقالت الوزارة المدفعية الأولى وقامت مقامها الوزارة المدفعية الثانية بعد أن أخرج حيدر بك منها.

وشعر الشعب بالخطر الذي بدأ يهدد كيانه أيام هذه الوزارة فعقدت المؤتمرات السرية لمعالجة الحالة وأرادت الأمة أن تسمع جلالة الملك شكواها فحيل بينها وبين صاحب العرش المفدى وقام جلالة الملك بجولة قصيرة في الفرات الأوسط فحجرت الوزارة على جلالته حجراً ولم تمكنه من استماع ما تكنه الصدور ودالت الأيام دولها فإذا بعلي جودت بك رئيس الديوان الملكي يتقدم لإقناع زميله المدفعي بضرورة الانسحاب من دست الحكم فانسحبت الوزارة المدفعية الثانية في ٢٥ آب ١٩٣٤ وقامت مقامها الوزارة الأيوبية برئاسة علي جودت بك.

واشترط علي جودت لتأليف الوزارة شروطاً غريبة: أولها أن تبقى رئاسة الديوان الملكي شاغرة ليملأها فيما إذا أخفق في وزارته بعد شهور وثانيها أن يحل المجلس النيابي الذي مانع في حله يوم أراد الإخائيون ذلك وثالثها أن يملأ الكراسي الشاغرة في الحكمة بالأشخاص الذين يثق بهم واحتفظ لنفسه من أجل ذلك بوزارة الداخلية.

ومضت شهور ثلاثة وعلي جودت بك رئيس وزارة فعلي وهو يحضر للبلاط في كل يوم ليرى رئاسة الديوان الملكي الشاغرة فشعرت بعض الجهات الخاصة بهذا الخطر وألزمت رئيس الوزارة بتقديم طلب يتضمن تعيين رستم بك حيدر لرئاسة الديوان الملكي فكانت تلك ضربة قاسية على مطامع الأيوبي.

وحلّ جودت بك المجلس النيابي بعد أن ملأ الكراسي الشاغرة بأنسبائه وأعوانه واحتفظ بوزارة الداخلية فكان المهيمن على شؤون الدولة والانتخابات كلها. وكانت النتيجة أن النيابات بيعت بيعاً بمبالغ معينة وأن أقارب رئيس الوزارة وإخوته «ولا سيما يوسف الأيوبي كانوا نواباً في المجلس الجديد» ولأجل أن

يستر الرئيس هذه السياسة عقل ألسنة الصحفيين بأجمعهم فعينهم كلهم في المجلس الجديد وصارت البلاد تغلي كالمرجل من أجل هذه الأعمال المنكرة.

وكان رؤساء قبائل الفرات يوجسون خيفة من هذه التدابير منذ البداية فعقدوا اجتماعات كثيرة وقدموا احتجاجات عديدة على سوء تصرفات الوزارة الأيوبية ولعل أظهر تلك الاحتجاجات العريضة المرفوعة إلى صاحب الجلالة في ٥ شوال ١٣٥٣ وفيها يطلب الرؤساء:

١ ـ إسقاط الوزارة الأيوبية وتعيين وزارة يرتضيها الشعب ويثق بها.

٢ ـ حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة لمجلس جديد تتمثل فيه إرادة الأمة تمثيلاً صحيحاً.

٣ ـ تحكيم القوانين في النفوس وتنفيذ أحكام الدستور بحذافيرها.

وتعامت الوزارة عن سماع هذه الصرخات الخارجة من أفئدة لا يشك أحد في إخلاصها ومضت في سياسة الطغيان والجشع وحذّرها العقلاء والفضلاء سوء المغبة فلم تستمع لناصح ولم تفسح مجالاً لسماع شيء من هذا القبيل.

أما رؤساء القبائل فقد قرروا في آخر اجتماع عقدوه في منتصف شوال ١٣٥٢ أن يدفنوا الأحقاد الموجودة بينهم من زمن طويل وأن يقاطعوا الحكومة مقاطعة تامة حتى تنزل عند الحق وأن يفصلوا في الخصومات المتكونة بين أفرادهم فيما بينهم حتى تعود السلطة إلى رشدها وصوابها فتجعل حداً لهذه الفوضى.

وشعرت الوزارة بالخطر ـ ولكن بعد خراب البصرة ـ فاستدعت الرؤساء إلى المذاكرة فرفضوا ذلك فعمدت إلى المشايخ الذين عينتهم في مجلسها الجديد وعرضتهم على مناوأة الرؤساء المتحدين ولما كانت بين الفريقين ضغائن وأحقاد قديمة؛ انتهزوا هذه الفرصة وصار الفريق الموالي للسلطة يهوس ضد الرؤساء الحقيقيين وهكذا أنشبت العداوة بين الطرفين أظفارها وأصبح اندلاع لهيب الثورة على قاب قوسين أو أدنى وهي مسؤولة في الدرجة الأولى عن النظام.

وأدرك جلالة الملك في آخر لحظة أن البلاد مقبلة على ثورة تكون وقائعها من الوقائع الفاصلة في التاريخ فاستعمل المنطق وأقال الوزارة الأيوبية بصورة نبيلة وطلب إلى الهاشمي باشا أن يؤلف الوزارة التي يرتضيها الشعب ولكن الهاشمي خفق في مسعاه قبل أن يقدم على تحمل أعباء المسؤولية فأمر جلالة الملك جميلاً المدفعي أن يؤلف الوزارة اللازمة لمعالجة الموقف فألف وزارته الثالثة في ٤ مارت ١٩٣٥ (وعادت حليمة إلى عادتها القديمة).

وكان أول عمل قام به المدفعي بك أن سير جيشاً عرمرماً على الفرات الأوسط تعضده قبائل الشيوخ الذين عينتهم الوزارة الأيوبية في مجلسها فسارع رؤساء القبائل الناقمين على السلطة إلى ضبط الجسور بين المشخاب والديوانية وهدم القناطر بين المشخاب وأبي صخير واحتلت صدر نهر الدعارة لئلا تعمد السلطة إلى قطع الماء عن مزارعها وقطعت خطوط البرق والتلفون لتعطيل المخابرات وعمدت إلى أعمال وحركات لم يحن بعد وقت إفشائها.

وكان المقرر أن يضرب الجيش هذه القبائل يوم ١٧ مارت ١٩٣٥ (أي بعد تأليف الوزارة بـ ١٣

يوماً) فسارعت بعض الجهات إلى البلاط الملكي وأفهمت صاحب الجلالة خطورة الموقف ولا سيما بعد أن فر عدد كبير من أفراد الجيش إلى جهات الثوار وامتنع فريق من الضباط عن اللحاق بالجيش فرأى جلالة الملك من الحكمة إقالة الوزارة المدفعية ولم يكن قد مضى على تأليفها سوى ١٣ يوماً فأقالها حالاً وعهد إلى الهاشمي باشا بتأليف الوزارة الجديد فألفها في ١٧ مارت ١٩٣٥ وهي تجابه قوات مسلحة من الشعب وجيش مرابط في الفرات الأوسط.

لقد وصلت سوء الإدارة في المتصرفيات إلى أسوء حد فهناك الاضطراب الإداري وهناك الاستهتار بقوانين الدولة وهناك الازدراء بالشخصيات الممتازة من رؤساء القبائل وفوق كل هذا فهناك الرشوة التي تحكمت وتغلغلت واحتلت مكاناً في نفوس الإداريين لم تحتلها مثلها خصلة.

نحن نعلم أن واجبات الوزارات المتعاقبة هي حفظ النظام العام في المملكة وترسيخ أقدام الطمأنينة في النفوس لا سوق الجيوش لضرب القبائل ولكن الوزارات العراقية قلما تعرف النظام وتعرف الطمأنينة فقد تولاها رجال عسكريون هم حثالة الجيش التركي وقد استتروا وراء العروبة وأسمائهم وانتحلوا لأولادهم أسماء عربية ليقال لهم (أبو نزار) و(أبو هشام) و(أبو سعاد) و(أبو طارق) وأبو. . . والعروبة تتبرأ من هذه الحثالة براءة الذئب من دم يوسف.

كانت الحكومة العثمانية تسير الجيوش العرمرمة على الفراتين قبل حيث كانت الفوضى ضاربة أطنابها في طول المملكة وعرضها وكان قواد الجيش التركي الأشخاص الذين هم اليوم في كراسي الوزارات العراقية فهل يريد هؤلاء السادة أن يعيدوا تمثيل تلك الفواجع؟ وما ضر المدفعي والأيوبي وغيرهما لو هدموا معالم هذه المملكة وأسقطوا هذا العرش المقدس وهم من مجاهل تركية وبلاد الأناضول لا يمتون لهذه المملكة بصلة ولا تأخذهم أية رأفة أو شهامة لتأمين عزها وإبقاء سؤددها؟ نكتب هذه الكلمة ونحن نعتقد بأنا نكتب للتاريخ وسيأتي يوم تصبح هذه الحوادث المؤسفة حوادث تاريخية يمعن القراء أنظارهم في كنهها واتجاهاتها فعلى التاريخ أن يسجل.

النجف جهينة الأخبار

(العرفان) يسرنا جداً أن تكون هذه المملكة الفتية التي عقدت عليها الآمال عرضة للمشاكل والقلاقل، بيد أناس غرباء لايمتون إلى العروبة بصلة ولاتجمعهم والوطنية أنساب واشجة العروق،أجل يعز علينا وعلى كل عربي صميم أن ينهار ولو حجر واحد من البناء العظيم الذي بناه رجل العرب الكبير وابن العروبة البار (فيصل الأول) وترامى إلينا أن الثورة الأولى التي تكلم عنها الكاتب قام بها الحاج عبد الواحد سكر الزعيم الفراتي الكبير والشيخ شعلان العطية لكن لما تألفت الوزارة الهاشمية أخلدا للسكينة منتظرين أن تنفذ شروطها الأربعة العشرة بتمامها لكن ما لبثنا ان قرأنا في الصحف عودة الثورة بأشد ما كانت عليه أولاً وأن الحكومة العراقية هذه المرة عمدت للشدة تقتل في موقعة يقال أنها فاصلة نحو ٣١ جندياً و١٦٠ من الثوار فيا لله لهذا الدم العربي المهراق، ويا لضيعة ما غرسه فيصل من حب التآخي والوئام.

أرى ألـف بانٍ لا يقـوم بهادم  فكـيف ببـان خلفـه ألـف هادم

المجلد /٢٦/ «سنة ١٩٣٥م»